

## ماتياس موسبرغ\*

دولتان متوازيتان: نموذج تفكير  
مبتكر في شأن إسرائيل وفلسطين\*\*

توجز هذه المقالة هيكلية دولتين متوازيتين كتصور ممكن للنزاع العربي - الإسرائيلي، وهذا التصور هو سيناريو يخضع حالياً للدراسة في إطار مشروع "دولتان متوازيتان" الذي تموله الحكومة السويدية في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة "لوند" في السويد. وقد أطلق هذا المشروع في سنة ٢٠٠٨، وهو يجمع أكاديميين ومفكرين فلسطينيين وإسرائيليين وخبراء عالميين، ويسعى لاستكشاف تداعيات هيكلية دولتين متوازيتين تنطوي على دولتين منفصلتين، إسرائيل وفلسطين، وعلى مؤسسات منفصلة، إلاّ إنهما تتشاركان في السيادة على كامل المنطقة التي تقع بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. ولا يدعي المشروع تقديم حلول أو وضع أي نموذج، غير أنه يسعى، في المقابل، لاستكشاف المسائل ووضع الأسئلة التي يمكن أن تطرح نتيجة سيناريو مماثل توصلنا إلى مسح أولي [للمشكلة]. ويسعى المشروع لتقديم تقريره الأول خلال مؤتمر يُعقد في "لوند" في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ■

والفلسطينيين بلغت أدنى مستوياتها، ولا يمكن اعتبار الغياب الحالي للعنف برهاناً على الاستقرار أو التقدم، ومن غير المحتمل أن يستمر هذا الغياب.

فخلال الأعوام الأخيرة، ازداد عدد المراقبين الذين خلصوا إلى أن الأساسين، المادي والسياسي، لدولة فلسطينية قابلة للحياة صاراً غير موجودين، فمن الناحية المادية، يستمر استهلاك الأرض في الضفة الغربية التي من المفترض أن تشكل معقل الدولة الفلسطينية، من خلال بناء مستوطنات وطرق جديدة، أما سياسياً، فإن إسرائيل تسيطر على الأرض كلها تقريباً، ولا تبدي استعداداً لإعادة الحد الأدنى الضروري لاحتمال قيام دولة

إن عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا تحرز أي تقدم؛ فلا سلام ولا عملية. وعلى الرغم من القيادة السياسية الجديدة والمثابرة على ما يبدو في الولايات المتحدة، فإن احتمالات إحداث أي اختراق تبقى قائمة، ذلك بأن العلاقات بين الإسرائيليين

(\*) سفير تولى عدداً من المناصب الرفيعة في وزارة الخارجية السويدية، وشارك في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط منذ الثمانينيات، وهو يرأس حالياً مشروع "الدولتان المتوازيتان" الذي تموله الحكومة السويدية في إطار مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة "لوند".  
(\*\*) المصدر: خاص. وقد كتبت المقالة باللغة الإنكليزية، وترجمتها ليلى حمدان.

حقة "سيادة وستفاليا" (أي مفهوم سيادة الدولة - الأمة المبني على مبدأ الأرض وغياب أي تأثير للعوامل الخارجية في الهيكليات المحلية) وصلت إلى خاتمها، وثمة حديث عن الدولة - الأمة ليس كمنتج نهائي للنظام العالمي، وإنما كفترة فاصلة في التاريخ، تمتد من أواسط القرن السابع عشر إلى يومنا هذا.

وتأكل السيادة هذا، يؤثر في قدرة أي هيئة ذات سيادة على العمل على المستوى الدولي، وفي قدرتها على التعبير عن نفسها داخلياً تجاه مواطنيها. وفي الحالتين، كان لا بد من التخلي عن حيز السيادة لمصلحة فاعلين آخرين ومؤسسات دولية وجهات فاعلة غير تابعة للدولة. ويمكن القول إن هذه العملية قطعت أشواطاً كبيرة إلى درجة أن نظرية قابلية اقتسام السيادة دخلت إلى النقاش الفكري. وبحسب إحدى النظريات، فإن ما كان يُعتبر معياراً في عدم اقتسام السيادة بات من غير الممكن الدفاع عنه، إذ كثيراً ما كانت السيادة، في الواقع، قابلة للاقتسام، وكثيراً ما كان "معيار" عدم قابلية الاقتسام غطاءً هدفه حجب علاقات القوة الحقيقية. وينبع تطبيق السيادة، على مستوى الممارسة، من المصادر الخارجية والداخلية معاً، وبالتالي يمكن اعتبارها منقسمة.

وإذا كان في الإمكان تقسيم السيادة، فيمكنها، في هذه الحال، أن تكون جزئية ومشتركة أيضاً. والنظرية القائلة إن السيادة ليست مُعطى، وإنما تستمد محتواها المادي من القرارات التي تتخذها الهيئات السياسية، تفتح أفاقاً جديدة، لا بل تؤكد مسارات سُلكت سابقاً. وثمة حالات عدة من السيادة المشتركة، في هيئة اتحادات ووحدات، وتعتبر الوحدة شكلاً من أشكال الحكم الراسخة في التاريخ، على الرغم من أنها غير منتشرة في يومنا هذا، وهي تقوم على دولتين تتقاسمان السيادة على أرض معينة، تكون عادة في الأراضي الحدودية الواقعة بينهما. ويمكن وصف الوحدات بأنها نماذج للسيادة المشتركة أفقياً، في حين تعتبر الاتحادات

فلسطينية قابلة للحياة جغرافياً. كما أن رفض الحكومة [الإسرائيلية] القبول بتجميد فعلي للاستيطان، أدى إلى تبيد الشكوك الأخيرة للعديد من الفلسطينيين في النيات النهائية للقادة الإسرائيليين.

هل فات الأوان للتوصل إلى الحل التقليدي المتمثل في قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، وتتشاركان الأرض بين النهر والبحر؟

### سيادة متوازنة في سياق عالمي

يُنظر عادة إلى النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على أنه نزاع على الأرض، إذ كثيراً ما كانت مسألة الأرض والحدود عاملاً أساسياً [في هذا الصراع] منذ بدء طرح قضية المفاوضات بشكل جدي بعد حرب ١٩٦٧. وتقع مسألة الأرض في قلب حل الدولتين الذي تبناه الفلسطينيون في سنة ١٩٨٨، وهو كامن ضمناً في عملية أوسلو، كما أنه من المعروف أن مسألة الأرض والحدود والسيادة كانت من عناصر المفاوضات الرئيسية في قمة كامب ديفيد الفاشلة في تموز/يوليو ٢٠٠٠.

لكن في حين بقي النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي مركزاً بعناد على السيادة والسيطرة على الأرض، برز، في المقابل، مفهوم جديد لتطبيق السيادة، ذلك بأن تأكل مفهوم السيادة بسبب ضغوط العولمة وتأثير المبادئ العالمية والهيكليات العابرة للأوطان، أوحى بأبعاد جديدة لكيفية ارتباط الدول بعضها ببعض وبمواطنيها، وبات مفهوم الدولة يدور حول النفاذ إلى السوق والتكنولوجيا ودولة القانون، أكثر مما يدور حول الأرض، وبات معنى الحدود وأهميتها مسألة نسبية.

وبناءً على ما تقدم، وفي حين تخترق المبادئ والقانون الدولي الحدود الوطنية بطرق ووتيرة لا سابقة لها، بات للهيكليات الدولية التي تتعدى الدولة - الأمة تأثير مهم في الحيز التشريعي للهيئات السياسية الوطنية. ودفعت هذه التغييرات في تطبيق السيادة بعض المعلقين إلى القول إن

بإحراز أي تقدم بمعزل عن بذل جهد جدي لتبني وجهة نظر أبعد وأحدث بالنسبة إلى النزاع. ومن هذه الزاوية، لا بد من الدعوة إلى نقاش يتمحور على المخاوف الأساسية للطرفين وهواجسهما وتطلعاتهما. ومن الواضح أن هذا النقاش سيثير، في البداية، ردات فعل متباينة بين الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، لكن من المرجح أيضاً، أن يكشف عناصر مشتركة للطرفين. فبالنسبة إلى الإسرائيليين، فإن مسألة الأمن، بمفهومها الأوسع، تعتبر أساسية، وفي الواقع وجودية، إذ إن قيام دولة إسرائيل سمح لليهود بتولي مصيرهم بأنفسهم، وبالتمتع بموقع آمن على الأرض؛ وبالتالي، فإن التعلق المميز للدولة اليهودية والشعب اليهودي بأرض إسرائيل يُنظر إليه على أنه مرتبط بشكل وثيق بالهوية اليهودية. ومع ذلك، ثمة شعور بأن الأمن الوجودي للشعب اليهودي مُهدد باستمرار من ناحيتين أساسيتين: أولاً، التهديد المادي الخارجي ضد الدولة الإسرائيلية؛ ثانياً، التهديد السكاني الداخلي الذي يشهد تآكلاً سريعاً لمصلحة الفلسطينيين على مستوى المناصفة في عدد السكان الإسرائيليين والفلسطينيين "بين النهر والبحر". فيما يتعلق بالمسألة الأمنية الأولى، وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على وضع إسرائيل الجغرافي الاستراتيجي خلال العقود الماضية من خلال اتفاقات السلام المبرمة مع مصر والأردن، وزوال أي تهديد عسكري من جانب العراق، فإن حدة الشعور بالتهديد الخارجي لم تخفت، كما أن المخاوف أصبحت متركزة على التطور النووي الإيراني بالدرجة الأولى. أما فيما يختص بالمسألة الأمنية الثانية، فإن التطورات السكانية تعتبر تهديداً أساسياً لوجود إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية. وهذه المخاوف تؤثر، إلى حد كبير، في سعي إسرائيل للسيطرة على الأرض والقدرة على الوصول إليها. أما فيما يتعلق بالفلسطينيين، فإن المسألة الحيوية لا تتمحور حول الأمن بحد ذاته، وإنما حول

نماذج للسيادة المشتركة عمودياً. علاوة على ذلك، ثمة تطبيق آخر للسيادة المشتركة، وهو حكم المؤسسات الدولية، ويمكن ممارسته من خلال قطاعات خاصة من المجتمع. وتصبح السيادة الجزئية شائعة بشكل أوسع في حال كانت الحلول الاتحادية متضمنة في هذه الفئة [من قطاعات المجتمع]. وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الرابط الحصري (الذي يعتبر، تقليدياً، مقدساً للغاية) بين السيادة والأرض بدأ يتآكل منذ زمن بعيد. وبالتالي، فإن نظرية السيادة المتوازنة، التي يمكن تعريفها بأنها مشاركة إرادية في الحكم بين طرفين سياديين على أرض معينة، تعتبر تغييراً على مستوى الدرجة أكثر منها على مستوى النوع (مقارنة بالوحدة التي تعني المشاركة في الحكم ليس على الأرض الواقعة بين الدولتين فحسب، بل على المنطقة الكاملة التي تغطيها الدولتان أيضاً). ومن هنا، تتخذ السيادة المتوازنة شكلاً آخر من أشكال السيادة المشتركة، حتى لو كان تطبيقها يفترض مجموعة من الترتيبات المؤسسية المعينة.

## النقاط الأساسية للنزاع: مخاوف

### وهواجس وتطلعات الطرفين

استناداً إلى ما ورد أعلاه، بقي النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي يدور بعناد حول الأرض، ولا يزال حل الدولتين هو صيغته الحالية، ومع ذلك، لا يبدو أنه من الممكن التوصل إلى اقتسام معقول للأرض، فشبكة المستوطنات والطرق الإسرائيلية ترسخت حتى باتت كأنها من الرواسب الجيولوجية في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، كما أن "منظومة السيطرة" الإسرائيلية ما زالت مستمرة، بالتدرج، في خنق أي تطور ملموس. وفي هذا السياق، لم يؤدّ التركيز المستمر منذ عقود على الأرض كمسألة أساسية إلى أي نتيجة، وتبدو الآفاق قاتمة لجهة التوصل إلى اتفاق دائم ومقبول من الطرفين على قاعدة [اقتسام الأراضي]. ولا أمل

بين الدولتين على كامل الأرض [الفلسطينية].  
 ويتعبير آخر، تكون الدولتان متداخلتين على  
 أرض واحدة، ويمارس عدد من الوظائف بشكل  
 مشترك بين مؤسستهما، في حين تمارس كل  
 منهما وظائف أخرى بشكل منفصل. وتكون سيادة  
 الدولة مرتبطة بالفرد أولاً، وبالأرض ثانياً. ويمكن  
 للمواطنين التابعين لأي من الدولتين التنقل بحرية  
 والإقامة في المنطقة كلها، وتزال الحواجز المادية  
 الداخلية.

من المؤكد أنه يجب وضع حدود واضحة للسلطة  
 التي يمكن لكل دولة ممارستها على الأرض، وكذلك  
 تحديد اقتسام واضح للسلطات بين الدولتين، كما  
 أنه لا بد من وجود آلية دائمة للمفاوضات الثنائية  
 لحل المشكلات التي يمكن أن تنشأ. ويمكن للدولتين  
 الاحتفاظ برموزهما الوطنية والتمتع بمواطنة  
 منفصلة وهيئات سياسية (حكومات؛ برلمانات؛  
 إدارات؛ وغيرها من المؤسسات الحكومية)، تكون  
 كل منها مسؤولة أمام ناخبها. بالإضافة إلى ذلك،  
 تستطيع كل دولة أن تتمتع بمستوى عال من  
 الاستقلال في القضايا الداخلية والخارجية على حد  
 سواء، تحد منه ضرورة الأخذ في الاعتبار سلطة  
 الآخر وشكل هذه السلطة، والهيكلية المتوازية  
 والتنسيق في قضايا ذات الاهتمام المشترك.  
 قد يبدو بديهياً أن تستدعي هيكلية الدولتين  
 المتوازيتين هيكلية لامركزية إقليمية و/أو  
 محلية، ولا سيما أن من المرجح أن يتكون "معقلان"  
 يعكسان التجمعات السكانية الموجودة: أي من  
 المنطقي أن يتركز المعقل اليهودي في السهول  
 الساحلية، وخصوصاً حول تل أبيب الكبرى، وأن  
 يكون المعقل الفلسطيني في المناطق المحيطة  
 بـ "رام الله" وغيرها من مدن الضفة الغربية وغزة.  
 أما القدس فلها وضع خاص، وهي تتطلب مقاربة  
 خاصة بها.

### الهيكلية الاقتصادية

ربما يكون تصوّر البعد الاقتصادي لنظام  
 الدولتين المتوازيتين أقل صعوبة من الهيكلية

خسارة الأرض: فقد خسر الفلسطينيون ثلاثة أرباع  
 أرضهم في حرب ١٩٤٨، واليوم تتضاءل القدرة  
 على الوصول إلى الأرض في الضفة الغربية جرّاء  
 الجدار الفاصل، واستمرار نمو المستوطنات، وشق  
 الطرق الجديدة، واستملاك الأراضي. وفي هذا  
 السياق، تعتبر مسألة الأرض بحد ذاتها قضية أمنية  
 رئيسية لهم، وهي ترتبط بالمخاوف من فقدان  
 النهائي للهوية، كما أنهم يشعرون بأنهم مهددون  
 جسدياً أينما يكونوا، في إسرائيل وفي الأراضي  
 المحتلة وفي مخيمات اللاجئين وفي الدول  
 المجاورة وفي دول الانتشار. وعدا عن القدرة على  
 الوصول إلى الأرض والأمن ومسائل الهوية، فإن  
 الوضع الفلسطيني ينطوي على الحاجة إلى الكرامة  
 والمساواة والعدالة، وخصوصاً مسألة العودة  
 والاعتراف الكامل بالحقوق فيها.

وهكذا، يمكن حصر المسائل المشتركة  
 للإسرائيليين والفلسطينيين في ثلاثة محاور هي:  
 الأمن والهوية والقدرة على الوصول إلى الأرض،  
 كما يمكن إدراج معظم المسائل الأخرى تحت هذه  
 العناوين. أما السؤال هنا فهو عما إذا كان ثمة طرق  
 توصل إلى حلول لهذه المسائل ويقبلها الطرفان،  
 وعما إذا كان في الإمكان تصميم سيناريو ما على  
 أساس القواسم المشتركة، أي: هل من الممكن وضع  
 حد للاحتلال وتلبية حق الفلسطينيين في العودة  
 بطريقة لا تتعارض مع الحاجات الأمنية  
 الإسرائيلية، وتحفظ الدولة اليهودية، وتمنح في  
 الوقت نفسه الشعبين القدرة على الدخول إلى  
 الأرض؟ وهل من الممكن وضع سيناريو مبني على  
 أساس مبدأ السلطة السياسية المشتركة أو الموازية؟  
 وهل من طريقة للتفكير تكون على أساس الهيكلية  
 لدولتين متوازيتين على الأرض نفسها؟

### أرض واحدة، دولتان: هيكلية دولتين متوازيتين

تفترض هيكلية الدولتين المتوازيتين، بحسب  
 تصوّر مشروعنا، تقاسم السيادة والسلطة السياسية

الدولة، وهي موجودة بشكل متواز في عدد كبير من دول الشرق الأوسط. في إطار هيكلية الدول المتوازية، تتمتع كل دولة، مبدئياً، بسلطات قضائية خاصة على مواطنيها، لكن لا مجال لأي جدل فيما يتعلق بالمناطق التي يتركز فيها اليهود والفلسطينيون ("المعاقل"). أما في المناطق الحدودية بين المجتمعين، وفي المناطق المختلطة، وكذلك في القدس، فإنه يمكن طرح حالة خاصة لسلطات قضائية "خارجة عن نطاق الأرض"، بحيث يستطيع كل فريق أن يحتفظ بنظام محاكم خاص به، لكن لا بد من تطوير نظام للمحاكم المختلطة يتولى حالات تضارب السلطات القضائية وغيرها من النزاعات التي ربما تنشأ في هيكلية أنظمة قانونية متوازية. ومن الواضح أن من الضروري أن تكون أجزاء كبيرة من السلطات القضائية التي تنطبق على جميع المواطنين، مشتركة، أو على الأقل منسقة. وما من شك في أن هذا الجانب من القانون سيكون الأصبغ في التفاوض لأنه يتضمن مسألتين الأرض والهجرة، وغيرها من المسائل الشائكة.

### الفرص والتحديات التي تواجهها هيكلية الدولتين المتوازيتين

إن هيكلية الدولتين المتوازيتين تلبي، مبدئياً، تطلعات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، من حيث إمكان الحياة والعمل في منطقة "فلسطين الانتداب"، كما أنها تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وتسمح في الوقت نفسه للدولة الإسرائيلية بأن تكون يهودية وديمقراطية في آن واحد. وتضع هيكلية الدولتين المتوازيتين حداً للاحتلال العسكري الإسرائيلي، إذ إنها من خلال السماح بحرية تنقل الأشخاص على امتداد المنطقة برمتها، إنما تعالج، في المبدأ، حق الفلسطينيين في العودة، وقضية المستوطنات الإسرائيلية، وتمنح، بالتالي، وسيلة محتملة لحل عنصرين من أكثر العناصر المستعصية على الحل في النزاع. كما

العامّة، لأنه من الممكن القول إن الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى الرغم من الديناميات غير المتكافئة والعلاقة الاقتصادية بين المركز الحيوي والمحيط الأضعف، إنما يشكّلان اقتصاداً واحداً، ذلك بأن ثمة عناصر وحدة اقتصادية (على غرار رزمة الرسوم الجمركية على البضائع الخارجية، والنقد المشترك، والعناصر المشتركة لسوق عمل واحدة، وتدفق البضائع) يمكن أن تشكل أساساً للاندماج. إن أي هيكلية اقتصادية قابلة للحياة تتطلب تجانساً مكثفاً ليس على مستوى السياسات الاقتصادية فحسب، بل أيضاً على مستوى قوانين الأعمال والقواعد والأنظمة الضريبية. أما المهمة الشاقة التي تتطلب أكبر قدر من التركيز فهي بناء الاقتصاد الفلسطيني بطريقة يمكن معها إحداث شيء من التوازن مع التفوق الاقتصادي الإسرائيلي، إذ لا مجال لاستمرار اقتصاد فلسطيني - إسرائيلي مشترك وقابل للحياة بمعزل عن تقليص جذري للتفاوتات الحالية.

### الاندماج والتجانس القانوني

إن مستوى التعدد القانوني ليس جديداً، فقد سبق أن شهدنا عبر التاريخ تطبيق نظامين قانونيين أو أكثر يعملان جنباً إلى جنب. وتقدم لنا أوروبا خلال القرون الوسطى نموذجاً لتطبيق نظام الكنيسة الكاثوليكية، ونظام الإقطاع الأميرية، ونظام "غيلد" (Guild) [أي نظام يضعه تجمّع للتجار والحرفيين لحماية مصالحهم]، وغيرها من الأنظمة التي تضعها هيئات تمارس سلطاتها القضائية الخاصة على أعضائها بغض النظر عن الموقع الجغرافي، كما أن النظام التشريعي العثماني يقدم نموذجاً آخر تتعايش فيه السلطات القضائية للمسلمين والمسيحيين واليهود جنباً إلى جنب، ويطبق كل منها قوانينه المدنية.\* ومن المعروف أن القوانين المدنية تتبع الدين أكثر مما تتبع

(\*) الصحيح "قوانين الأحوال الشخصية"، أي كل ما يتعلق بالزواج والطلاق والإرث ومراسم الوفاة. المحرر

كبيراً من الثقة المتبادلة من الجانبين، وربما من الجانب الإسرائيلي بشكل خاص. فعلاً، فإنه من الطبيعي أن نتساءل: لماذا يمكن لهذا السيناريو أن يجذب الطرف الذي يتمتع اليوم بسيطرة كاملة على "حل الدولة الواحدة" (بشكلها الحالي)، والذي ربما يسيطر، على أقل تقدير، على ما يقتضيه حل الدولتين؟ فمن الواضح أن إسرائيل، في هذا الترتيب للسيادة المشتركة، ستكون الجانب الذي عليه التخلي عن القدر الأكبر من المكتسبات، لكنها في الوقت نفسه، تدرك تماماً أن الوضع الحالي لا يمكن الدفاع عنه على المدى الطويل. ومن هذا المنظور، فإن أي سيناريو من شأنه تأمين حاجات إسرائيل الأساسية (كأن تكون مثلاً دولة يهودية ديمقراطية من دون أن تكون مهددة من أغلبية فلسطينية ناشئة، وكذلك اكتسابها قبولاً بها طويل المدى كجزء من المنطقة) حتى لو كان الأكثر عدلاً للفلسطينيين، سيكون من دون أدنى شك السيناريو الذي سيحظى بأكبر فرصة ليستمر. ■

يمكن لهذه الهيكلية أن ترضي تطلعات الشعبين إلى كون القدس عاصمة لهما معاً. وعلى الرغم من معالجة عدد كبير من المسائل الأساسية والضمنية من الناحية المبدئية، فإن هيكلية الدولتين المتوازيتين تطرح تحديات شاقة في الميدان الأمني، تتمحور حول كيفية التوصل إلى توازن قابل للتنفيذ في المجال الأمني، وكيفية تنظيم الأمن الداخلي والهجرة ومراقبة الحدود. وقد سبق أن أشرنا إلى مشكلات السلطات القضائية المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بالأرض والهجرة (وهي من العناصر التي يمكن أن تحبط الاتفاق)، لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن عدداً كبيراً من المسائل الشائكة في هيكلية الدولتين المتوازيتين هي مسائل صعبة أيضاً في سيناريوهات الدولة الواحدة أو الدولتين، ومن المرجح أن تتم الدعوة إلى تدخل دولي في عدد من المناطق. غني عن القول إن التفاوض بشأن (وبالأحرى تطبيق) هيكلية دولتين متوازيتين يتطلب قدراً

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## العمالة الفلسطينية في إسرائيل

### ومشروع الدولة الفلسطينية

١٩٦٧ - ٢٠٠٧

ليلى فرسخ

٣٤٥ صفحة ١٢ دولاراً